الأحزاب الزراعية فى فلسطين

فى السنوات الأولى من الانتداب البريطانى

الأستاذ : عادل حسن غنيم

المدرس المساعد بقسم التاريخ بكلية الآداب

بجامعة عين شمس

شهدت السنوات الأولى من الإنتداب البريطانى فى فلسطين تشكيل عدة أحزاب سياسية عربية من أحزاب الأقلية ، ففى عام ١٩٢٣ تشكل الحزب الوطنى الفلسطينى أول الأحزاب السياسية العربيـــة التى شكلت بعد الإنتداب ، ثم شهد عام ١٩٢٤ نشأة الأحزاب الزراعية العربية التى كان يشكلها وجهاء المدن والمحامون والمشايخ المحليون ، والتى كان الباعث الرئيسى على تشكيلها معارضة اللجنة التنفيذية العربية[1] قائدة الحركة الوطنية فى ذلك الوقت .

وأهم تلك الأحزاب الزراعية هو الحزب الزراعى فى الخليل الذى تشكل أوائل عام ١٩٢٤ ، وقد ألفه موسى هديب وذكر فى برنامجه أن أعضاء الحزب هم هو نفسه والده وعمه وذويه القاطنون فى قرية الدوايمة من قضاء الخليل[2] وقد تكون الحزب بعد زيارة المندوب السامى لتلك القرية ونزوله

ضيفاً على عائلة موسى هديب[٣] كما حدث منذ البداية عدة اجتماعات وإتصالات مختلفة بين موظفى الحكومة وبين القائمين على أمر هذا الحزب كشف الستار عن بواعث هذه الحركة ومقاصدها والموجه الحقيق لها[٤] .

ويمكن تقسيم برنامج الحزب إلى قسمين : الأول برنامج زراعى والثانى برنامج سياسى : وأهم ما جاء فى الجزء الأول من مواد حماية المحصولات وتخفيف الضرائب وتحسين الطرق الزراعية ، وتعميم التعليم فى القرى خصوصا ما يتعلق بفن الزراعة ، وإرسال أبناء المزارعين إلى أوربا ، والسعى لإنشاء بنك زراعى لمساعدة الفلاح ، وإيجاد صندوق توفير عام للزراع ، وأما الجزء الثانى فقد جاء فيه أن من غايات الحزب بذل الجهود لإيجاد دستور مطابق لرغائب أهالى فلسطين ، وفى النهاية تشكيل حكومة وطنية مسئولة تجاه مجلس نيابى منتخب من الشعب ، والتعاون مع الحكومة على غير رضى بالسياسة الصهيونية ، والتدخل فى المسائل ، والاشتراك مع باقى الأحزاب العربية كحزب مستقل[٥] .

وهكذا يعلن الحزب عن تعاونه مع الحكومة ورغبته فى تشكيل حكومة وطنية فى نهاية الأمر ، أنه لم يكن مؤمنا بأحقية الفلسطينيين فى حكم أنفسهم بأنفسهم فى تلك الفترة ، بل كان يريد أولا أن تبذل الجهود لإيجاد دستور مطابق لرغائب الأهالى . أما بالنسبة للسياسة الصهيونية فإن الحزب غير رافض لها أو مقاوم لوجودها ، ولكنه كما جاء فى برنامجه غير راض عنها .

ولقد كان الحزب — كما يبدو — إنجليزياً أكثر من الإنجليز أنفسهم ، فعندما عذبت السلطة مواطنا فلسطينياً وهو عارف عبد الرازق ، نشر الحزب الزراعى بيانا يدافع فيه عن موقف الحكومة وينفى قيام السلطة بتعذيب ذلك المواطن ، هذا فى الوقت الذى اقتنعت فيه الحكومة نفسها بالموضوع وأرسلت هيئة للتحقيق فى الأمر[٦] .

وكان من الأمور العادية أن يقيم رجال الحزب حفلات فى مناسبات مختلفة تكريما لرجال الحكومة من البريطانيين ، ففى أوائل أبريل عام ١٩٢٤ أقام فارس المسعود رئيس حزب الزراع فى قرية برقا حفلة وداع للكولونيل كوكس بمناسبة تعيينه معتمدا بريطانيا فى الشرق العربى(٧) .

وقد شن الحزب هجوماً على زعماء اللجنة التنفيذية العربية لإهمالهم المشاكل الاقتصادية العملية ، وطالب بحماية الأوقاف الإسلامية كى ينفق ريعها لصالح المسلمين جميعهم ريفيين وحضريين ، وقد عكس ذلك شكا عاما فى أن إدارة الأوقاف التى كان يشرف عليها الحاج أمين الحسينى كانت تستخدم الأموال العامة لتحقيق الأهداف السياسية والخاصة(٨) .

ووجد الصهيونيون فى الحزب ضالتهم المنشودة ، فحدثت اتصالات بين الصهيونية وبين بعض رجال الحزب ، وشاهد ذوو الفطنة من القرويين نتائج تلك الاتصالات فى الهدايا التى كانت تقدم لهؤلاء الطامعين(٩) بل أن أهالى بيسان أدركوا مبكراً حقيقة الدور الذى كان يقوم به هذا الحزب فى فلسطين ، فقد اتهموا رجال الحزب صراحة — فى عريضة مقدمة منهم إلى المندوب السامى — بأنهم سماسرة للصهيونية « إن أراضى هذه المقاطعة من بلادنا وما زالت مطمحا لأطماع الصهيونيين نظراً لخصبها ووفرة مياهها ، فما زالوا يحاولون الإستيلاء عليها بطرق قانونية بواسطة سماسرة يتقاضون المعاشات منهم ، ولأجل خداع الأهالى قد ألفو من هؤلاء السماسرة حزبا سموه « الحزب الزراعى » والغاية منه إدخال الفساد بين الفلاحين وإشغالهم عن أعمالهم بالمشاحنات لتبور أراضيهم وتقل وارداتها ، فيضطرون لبيعها لليهود ، وطالب الأهالى فى نهاية عريضتهم بحل الحزب وإيقاف المنتمين إليه عند حدهم ، ومنعهم من تهديد الفلاحين ، وقد وقع على العريضة رؤساء العشائر والمختارون والفلاحون وملاك الأرض والتجار(١٠) .

ومن يتابع أعداد الصحف والمجلات الفلسطينية فى تلك السنوات ، يلاحظ كثيراً من بيانات المنسحبين من هذا الحزب أو المكذبين لتأليف فرع للحزب فى قريتهم[11] ولم يفت الصحافة الفلسطينية الوطنية فى كل مناسبة أن تنبه إلى خطورة الحزب الزراعى ، حتى أن مؤتمر الصحافة الفلسطينى الأول قرر ضمن مقرراته « مقاومة هذا الحزب لخروجه على ما قررته الأمة من رفض الانتداب ووعد بالفور»[12] .

وكانت الأحزاب الزراعية والقروية تعكس عدم الثقة فى الزعماء الحسينيين والنشاشيبيين ، كما كانت الأحزاب الزراعية فى الخليل وبيسان تدعو للتعاون العربى الصهيونى ، وكان تأكيدها الرئيسى يتركز على حماية الفلاحين ؛ كما كانت معارضتها تتجه أساساً ضد الطبقة العليا من أبناء المدن أكثر من إتجاهها ضد الصهيونية أو تصريح بالفور .

وكان من الأحزاب القروية الأولى حزب نابلس الزراعى الذى تبعه تنظيمات مشابهة فى جنين وبيسان ، وقد طالب حزب نابلس الحكومة بتحديد موعد الديون المستحقة ومنح الفلاحين قروضاً طويلة الأجل وأوصى قرار آخر للجنة التنفيذية للحزب بإبلاغ الحكومة فى لندن أن الجمعية الإسلامية المسيحية — التى كانت قاعدة الحركة الوطنية فى تلك الفترة — لا تمثل الشعب الفلسطينى[13] وكان أهم رجال الحزب عبداللطيف أبو هنطش وعفيف عاشور وعبد الرحمن البيتاوى[14] . وكانت هذه الحركة أقوى ما تكون فى نابلس ، لأن هذه المنطقة كانت أكثر المناطق عنفاً وتصميما وتمسكا بمطالب البلاد[15] لكن الأمر الذى يدعو إلى الدهشة أن الحزب الزراعى فى نابلس لم يكن مرتبطاً أو تابعاً فى نشاطه للحزب الزراعى فى الخليل ، مع أن خطط الحزبين وأفكارهما تكاد تكون واحدة ، إلا أن الفرق بينهما هو أن حزب الخليل كان أكثر استعداداً للاعتراف بالانتداب والتعاون مع العناصر الأخرى فى فلسطين دون نظر إلى معتقد أو جنس (١٦) وهذه الحقيقة الهامة — أى عدم

شعبة الحزب الزراعى فى نابلس لمثيله فى الخليل — تؤكد أن هذا النشاط كان حركة عامة أكثر من كونه تنظيما حزبياً محدداً .

وفى مجال الأحزاب الزراعية التى تكونت فى تلك الفترة وكان لها دور سياسى — وإن كان محدوداً — جمعية تعاون القرى التى تأسست فى أوائل يوليو ١٩٢٤ ، فبعد أن وضع القانون الأساسى لهذه الجمعية وصادقت عليه الإدارة المحلية ، دعا آل الماضى — مؤسسو تلك الجمعية — قرى قضاء حيفا إلى اجتماع تأسيسى عام يعقد فى « أجزم » حضره ممثلو أربع وعشرين قرية من قرى القضاء ، وقد افتتح الجلسة معتمد الجمعية — نايف الماضى — ، ثم وقف سكرتير الجمعية — محمود المـــاضى — وبين الغاية من تكوين الجمعية(١٧) .

وكان مبدأ الجمعية الأساسى يتلخص فى السعى لتأمين الاستقلال ولواحدة العربية ، ولهذا فهى لا تقبل بتصريح بالفور والتجزئة وحرمان البلاد من الحكم الذاتى ، وأما أغراضها الأخرى فكانت :

أولا : بذل الجهود لإزالة الضغائن والأحقاد بين أهل القرى ومنع وقوع الجرائم وإزالة الخلاف وترقية الزراعة وتنشيط غرس الأشجار والاهتمام بالمسائل الاقتصادية ، وتشجيع الزراع على المحافظة على شعائر دينهم ومعابدهم وأوقافهم ومصالحهم الخاصة والعامة وأحكامهم المدنية .

ثانياً : السعى بالوسائل المشروعة لإزالة كل عقبة فى طريق أهل القرى ، مانعة لزراعتهم ومكاسبهم وأصول تعليمهم وعقائدهم ومخلة بمنافعهم ، ومضرة بحقوقهم الوطنيـــة والسياسية ، وكل ما لا يتفق مع تقاليدهم وعاداتهم المألوفة(١٨) .

ويلاحظ على برنامج الجمعية أنه لم يرد به إشارة إلى موقفها من الانتداب بل اكتفى قانونها بالإشارة إلى السعى إلى تأمين الاستقلال ، كما تنص المادة الثالثة

عشرة من قانون الجمعية على أن تعطى الجمعية الحكومة المحلية خلاصة عن النظام المتعلق بالتشكيلات وأصول الإدارة وما يتفرع عنها وذلك من قبيل المعلومات . ومعنى إعطاء الحكومة المحلية معلومات عن الجمعية حتى بعد إقرار قانونها من الحكومة أن الجمعية كانت حريصة على استجلاب رضاء السلطة عن أعمالها ، كما يلاحظ على تشكيل الجمعية أنه كان من أبرز رجالاتها نجيب نصار وسليم النجار[١٩] وغيرهما من الشخصيات التى عملت دائماً على التعاون مع السلطات ومناوئة قيادة الحركة الوطنية فى فلسطين .

وعلى نمط تلك الجمعية تأسست بمدينة يافا فى العام التالى جمعية اتحاد القرى العربية التى كان يرأسها عبد الله الدجانى[٢٠] والتى كانت تتكون من مشايخ القرى .

وقد أوضحت بعض الصحف الفلسطينية فى ذلك الوقت أن السبب الحقيقى لتأليف تلك الجمعية هو حرص بعض أعضاء المجلس الإسلامى الأعلى على تثبيت أقدامهم قبل انتخابات المجلس الجديدة ، ورغبتهم فى الاستمرار فى عضوية ذلك المجلس عن طريق إنشاء تلك الأحزاب ، وكان عبد الله الدجانى عضواً فى المجلس الإسلامى الأعلى[٢١] .

ومن يتابع الحركة الحزبية فى فلسطين فى منتصف العشرينات ، يلاحظ تقارباً وتعاوناً بين الحزب الوطنى والأحزاب الزراعية ، فجريدة مرآة الشرق صحيفة الحزب الوطنى تفرد جزءاً كبيراً من صفحاتها لنشر الأحزاب الزراعية فى فلسطين ، كما أن الحزب الوطنى يعقد اجتماعات مشتركة لرجال الحزبين عندما يريد أن يبحث أمراً هاماً مثل موضوع التفاهم مع اللجنة التنفيذية العربية[٢٢] وعندما أثيرت فكرة المؤتمر الفلسطينى السابع فى منتصف عام ١٩٢٤ قرر الحزبان عدم الاشتراك فى المؤتمر ، وأعلنا أن كلا منهما يريد أن يعقد مؤتمراً خاصاً أو يشترك الحزبان فى مؤتمر واحد[٢٣] ونقرأ

فى الصحف الفلسطينية خلال تلك الفترة مناشدة لهذين الحزبين بالرجوع إلى قرارهما حرصاً على وحدة البلاد[٢٤] وقد أذاع الحزب الوطنى فى أوائل شهر يوليو ١٩٢٤ بياناً أوضح فيه حقيقة موقفه هو والحزب الزراعى تجاه بعض القضايا الرئيسية ، فقد ورد فى البيان أن الحزبين سيعقدان مؤتمرهما فى نفس اليوم الذى يعقد فيه المؤتمر الفلسطينى السابع ، وأن غرضهما من هذا المؤتمر هو مقاومة بيعة الملك حسين وعدم الاعتراف بالمعاهدة البريطانية الحجازية المنتظرة ، ورفض تصريح بالفور والوطن القومى والهجرة الصهيونيـــة ، وإدماج فلسطين فيما يسمونه بالوحدة العربية[٢٥] .

ولقد كانت اللجنة التنفيذية حريصة على خطب ود هذين الحزبين حرصاً منها على وحدة القوى الوطنية ، ففى بيان لجمال الحسينى سكرتير تلك اللجنة فى أواخر شهر أكتوبر ١٩٢٤ ، أوضح أنه لا ينكر أن بين أعضاء الحزب الوطنى وحزب الزراع من هو مخلص لأمته ، لكن وجود الأحزاب فى فلسطين قد أضر بالمصلحة العامة وشوه وجه ذلك الاتحاد ، ودعا جمال الحسينى هذين الحزبين إلى العودة إلى الوحدة الوطنية حتى تدخل الأمة المؤتمر المنتظر كتلة واحدة ، واقترح من أجل التوفيق بين الآراء المختلفة أن يحضر الاجتماع التمهيدى الذى يقرر موعد ومكان وبرنامج المؤتمر الفلسطينى السابع اثنا عشر شخصاً ، ستة منهم يمثلون اللجنة التنفيذية العربية وستة يمثلون الحزبين ، على أن ينحل هذان الحزبين بعد ذلك وتبقى اللجنة المذكورة حتى انعقاد المؤتمر فينتخب لجنة جديدة من أتباع أى فئة[٢٦] .

وقد وافق الحزبان فى أوائل ديسمبر ١٩٢٤ على الالتقاء مع ممثلى اللجنة التنفيذية العربية لدراسة هـذه الفكرة ، وقد مثل اللجنة التنفيذية فى تلك الاجتماعات رفيق التميمي وخليل السكاكينى وعيسى البندك ، ومثل الحزب الوطنى والحزب الزراعى وجمعية تعاون القرى عبد الغنى الخالدى ومغنم وعمر الصالح وبولس شحاده[٢٧] .

وبعد خمس جلسات عقدها المندوبون المذكورون اتخذوا القرارات التالية:

أولا ـ انتخاب هيئة تتفق عليها اللجنة التنفيذية والأحزاب الأخرى تدعو الأمة إلى المؤتمر العام المنوى عقده ، وتشرف على كيفية انتخابه .

ثانياً ـ تؤلف الهيئة من ثمانية أعضاء ، نصفهم من اللجنة والنصف الآخر من الأحزاب الأخرى .

ثالثاً ـ مركز هذه اللجنة القدس وتسمى باللجنة المركزية[٢٨] .

لكن تلك القرارات لم تتضمن شيئاً عن الموضوعات التى سيتناولها المؤتمر بالبحث ، ولا عن موضوع إلغاء الأحزاب المذكورة ، وهو ما كان بيت القصيد من فكرة الالتقاء مع ممثلى تلك الأحزاب والتى دعا إليها جمال الحسينى سكرتير اللجنة التنفيذية العربية ، وهذا يدلنا على أن ممثلى اللجنة التنفيذية الذين حضروا تلك الاجتماعات ، كانوا حريصين على الاتفاق مع مندوبى تلك الأحزاب بأية وسيلة حتى لو ترتب على ذلك غض النظر عن فكرة إلغاء تلك الأحزاب أو تأجيلها إلى ما بعد انعقاد المؤتمر .

ولقد كان لغموض تلك القرارات وخطورتها ما دعا اللجنة التنفيذية العربية إلى دعوة وفود البلاد إلى الاجتماع فى مدينة نابلس يومى ١٨ ، ١٩ ديسمبر ١٩٢٤ لدراسة هذا الأمر على أوسع نطاق ، وكانت الوفود ممثلة لمدن القدس ويافا وحيفا ونابلس وغزة والخليل وصفد والرملة وبيت لحم وطبريا ، وقد أكدت تلك الوفود حرصها على إشراك كل هيئة تعمل للمبادىء الأساسية فى إطار الحركة الوطنية ، لكنها لم توافق على قيام هيئة مركزية جديدة يكون عدد أعضائها مناصفة بين اللجنة التنفيذية العربية وبين ممثلى أحزاب الأقلية ، واقترحت على اللجنة التنفيذية أن يشترك خمسة من ممثلى تلك الأحزاب فى عضوية اللجنة التنفيذية حتى عقد المؤتمر ، على أن

تتحمل تلك الأحزاب وتضع اللجنة التنفيذية بعد اشتراك ممثلى الأحزاب فيها الخطط اللازمة لعقد المؤتمر الفلسطينى السابع ، وإجراء الانتخابات السابقة لانعقاده ، حتى تدخل إليه الأمة كتلة واحدة ، وأن يختار الشيخ سليمان التاجى الفاروقى رئيس الحزب الوطنى نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية العربية ، فإن لم توافق تلك الأحزاب على ذلك ، فإن وفود البلاد الفلسطينية تلقى مسئولية بقاء الانقسام على عاتق تلك الأحزاب ، وتشير على اللجنة التنفيذية باستمرار السير فى عملها(٢٩) .

وبعد انعقاد هذا الاجتماع ، وجه سليمان التاجى الفاروقى رسالة إلى موسى كاظم الحسينى يستفسر فيها عن عدة نقاط أهمها : ما هو الموقف لو اشتركت تلك الأحزاب فى اللجنة التنفيذية العربية وظلت فى نفس الوقت محتفظة بشخصيتها ؟ وقد أجاب موسى كاظم الحسينى عن تلك الاستفسارات موضحاً أهمية إلغاء الأحزاب ووجود هيئة واحدة تمثل قيادة الحركة الوطنية ، داعياً إلى ممارسة حرية الرأى داخل إطار اللجنة التنفيذية العربية ، وما دمنا فى هذا العراك فوجود الأحزاب يضر بالصالح العام ، ويمكن الاخصام من نشر الإذاعات الفاسدة التى تنبىء بانقسام الأمة على أسس مطالبها ، وبما أن اللجنة التنفيذية هى الأقدم عهداً ، وهى المؤسسة المعروفة فى الخارج والداخل لدى الهيئات الرسمية والرأى العام فى العالم أجمع ، فمن الحكمة الواضحة أن تكون هى اللواء الذى يجب الانضمام حوله ، فبناء على هذا وجدت الوفود أن إلغاء الأحزاب بعد الإدماج فى اللجنة شرط أساسى ، غير أنى ألفت نظر فضيلتكم إلى حقيقة ناصعة ، وهى أن اللجنة التنفيذية تتمتع بحرية الرأى والفكر ضمن دائرة قرارات المؤتمر ، فيمكن والحالة هذه أن يكون فى اللجنة التنفيذية حلقات تتألف من أعضائها ، لكل حلقة منها خطة فى التنفيذ ، ويمكن أن تسمى هذه الحلقات بالأسماء التى يريدها مؤلفوها ، ولكنها تكون تابعة للأكثرية فيها ، فإذا كان

للأحزاب كلها أو بعضها خطط جديدة لتنفيذ مقررات المؤتمر المتفق عليها ، فيمكن لممثليها فى اللجنة عندما يصبحوا كغيرهم أن يضعوا هذه الخطط للبحث ويضعوا إليهم من يقنعونه بصواب آرائهم بالحجة ، فإما أن تكون الأكثرية بجانبهم أو بجانب غيرهم ، وفى هذه الحالة تبقى الاختلافات الفرعية محصورة ضمن اللجنة ، فلا يعلم بها الأخصام ، ولا يستفيدون منها فى مضرة الأمة[٣٠] » .

ولم يحدث الاتفاق المرجو بين اللجنة التنفيذية العربية وبين تلك الأحزاب ، بسبب إصرار الأحزاب على التعامل مع اللجنة التنفيذية معاملة الند للند ، مع ما هناك من فارق كبير بين ما تمثله اللجنة التنفيذية وما تمثله تلك الأحزاب من مبادىء وتأييد شعبى ، وبرغم ذلك كله فقد كانت قيادة اللجنة التنفيذية تلجأ دائماً إلى التفاهم مع هذين الحزبين ، كأنها أحزاب لها أهميتها فى البلاد ، بينما هى لا تمثل الاتجاه الوطنى فى البلاد ، بل إن اللجنة التنفيذية كانت تلجأ أحياناً إلى استعطاف هذين الحزبين ، وقد حدث هذا عندما فكرت اللجنة التنفيذية فى عقد المؤتمر السابع ، وقد ساهم هذا الموقف دون شك فى إبراز هذين الحزبين .

وقد استفادت السلطة المنتدبة من وجود أحزاب الأقلية ، فقد ذكر المندوب السامى أمام لجنة الانتدابات فى تلك الفترة أن العرب فى فلسطين ذوو آراء مختلفة مشتتة بالأحزاب المتعددة ، وأن هذه الأحزاب وإن كانت تظهر أنها تعارض السياسة الصهيونية ، إلا أنها توافق على سياسة الانتداب ، وتود الاشتراك معه فى العمل ، مخالفة فى ذلك اللجنة التنفيذية العربية التى تعارض السياسة المتبعة فى فلسطين[٣١] .

ولقد يثار فى النهاية تساؤل هام : هل استطاعت الأحزاب الزراعية فى فلسطين أن تقدم للفلاحين شيئاً ذا قيمة ، أو تجمعهم حول هدف واضح

محدد ، هل قامت — كما جاء فى برامجها — بتخفيف الضرائب وتحسين الطرق الزراعية وتعميم التعليم فى القرى وإنشاء بنك زراعى وإيجاد صندوق توفير للزراع ؟ هل كونت للفلاحين نقابات زراعية تلم شملهم وتدافع عن مصالحهم وتحاول الحصول على أية مكاسب لهم ؟ هل وقفت حائلا دون بيع الأراضى للصهيونين ؟ لا شىء من ذلك على الإطلاق ، بل على النقيض من ذلك تماماً فقد قامت هذه الأحزاب بتبنى فكرة التفرقة بين القرية والمدينة ، وأثارت جواً من الشكوك والريب بين الفلاحين وأبناء المدن .

وكانت جريدة مرآة الشرق قد هيأت الجو المناسب لذلك قبيل تأليف الأحزاب الزراعية ، فقد نشرت مئات من المقالات للتفرقة بين سكان المدن وسكان القرى ، وادعت أن المدنى يغمط الفلاح حقه ويمتص دمه ، وصادفت هذه الدعوة رواجاً قليلا لدى بعض الناس ، لكن عقلاء أهل القرى قاموا فى وجه الدعوة فقضوا عليها وخلصوا البلاد من شرورها(٣٢) . وقد تم ذلك بالتعاون مع رجال الجمعيات الإسلامية المسيحية ممثلة للحركة الوطنية فى فلسطين فى تلك الفترة ، غير أن رواسب الأحزاب الزراعية ظلت تعمل عملها كفكرة فى إلقاء الوهم وسوء الظن بين القروى والمدنى ، كما ظل أثرها يظهر حيناً بعد حين ، وداوم موظفو الحكومة على تعهدها بالتحريض والتوجيه فترة غير قصيرة(٣٣) .

وبعد مرور عدة سنوات على اختفاء الأحزاب الزراعية فى فلسطين ، تنتشر بعض الصحف الفلسطينية فى أواخر عام ١٩٣٢ مقالات تطالب فيها بتأليف حزب زراعى فى فلسطين ، ولا شك أن حزباً كهذا يلاقى عطفاً كثيراً وتشجيعاً كبيراً من المندوب السامى الذى ظهرت بوادر عطفه على المزارعين(٣٤) ، وهذه العبارة تشير إلى وجود علاقات بين المندوب بين الساميين فى فلسطين وبين الحركات الزراعية فيها .

تلك هى الأحزاب الزراعية التى تكونت فى فلسطين فى السنوات الأولى من الانتداب البريطانى ، والتى كانت ضمن القوى المناوئة لقيادة الحركة الوطنية فى فلسطين ، وساهمت بشكل أو بآخر فى خدمة الانتداب البريطانى وتحقيق أهدافه .

الحواشى

(١) Esco : Palestine a Study of Jewsh, Arab and British Policies Vol I. p 484.

(٢) فلسطين : ٦٨٧ ـ ٢٩ ـ ١٧ حزيران ١٩٢٤ ص ٣ .

(٣) الجزيرة : العدد ٤٢ ـ ٢٦ حزيران ١٩٢٤ ص ١ مقال لعبد القادر المظفر .

(٤) محمد عزه دروزة : حول الحركة العربية الحديثة : الجزء الثالث : ص ٤١ .

(٥) فلسطين : العدد ٦٤٤ ـ ٨٦ ـ ٤ كانون الثانى ١٩٢٤ .

(٦) الجزيرة : العدد ٢٠ — ٦ نيسان ١٩٢٤ ص ٣ .

(٧) الجزيرة : العدد ٢٣ — ١٧ نيسان ١٩٢٤ ص ٣ .

(٨) Esco Ibid., p 484, 485.

(٩) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٤٢ .

(١٠) فلسطين : العدد ٧٠٥ ـ ٤٧ ـ ٢٢ آب ١٩٢٤ ص ٢ .

(١١) فلسطين : العدد ٦٦٢ ـ ٤ ـ ١٤ آذار ١٩٢٤ ص٣ ، الجزيرة : العدد ٤٠ ـ ١٩ حزيران ١٩٢٤ ص ٢ .

(١٢) الجزيرة : العدد ٣٨ ـ ١٢ حزيران ١٩٢٤ ص ١ ،

(١٣) Esco : Ibid., p484, 485.

(١٤) اليرموك : العدد ٦٠ — ٣٠ نيسان ١٩٢٥ ص ٣ .

(١٥) محمد عزه دروزة : المرجع السابق ص ٤١ .

(١٦) فلسطين : العدد ٦٩١ — ٣٣ — ١ تموز ١٩٢٤ ص ٣ .

(١٧) الزهرة : العدد ٣ — تموز ١٩٢٤ ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

(١٨) الجزيرة : العدد ٤٩ ـ ٢٤ تموز ١٩٢٤ ص ٤ .

(١٩) الزهرة : العدد ٣ ـ تموز ١٩٢٤ ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٢٠) الصراط المستقيم : العدد ٤ — ٢٠ سبتمبر ١٩٢٥ ص ٣ .

(٢١) فلسطين : العدد ٨١٢ ـ ٥٥ ـ ٢٢ أيلول ١٩٢٥ ص ٥ .

(٢٢) الشورى : العدد ٥ ـ ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ص ٣ .

(٢٣) فلسطين : العدد ٦٨٥ ـ ٢٧ ـ حزيران ١٩٢٤ ص ١ .

(٢٤) الجزيرة : العدد ٣٥ ـ ١ حزيران ١٩٢٤ ص ١ مقال لحسن فهمي الدجاني .

(٢٥) فلسطين : العدد ٦٩٢ ـ ٣٤ ـ ٤ تموز ١٩٢٤ ص ٣ .

(٢٦) فلسطين: العدد ٧٢٢ ـ ٦٤ ـ ٢١ تشرين الأول ١٩٢٤ بيان لجمال الحسيني.

(٢٧) فلسطين : العدد ٧٣٥ ـ ٧٧ ـ ٥ كانون الأول ١٩٢٣ ص ٣ .

(٢٨) اليرموك . العدد ٣٠ ـ ١٨ كانون الاول ١٩٢٤ ص ٢ .

(٢٩) اليرموك : العدد ٣١ ـ ٢١ كانون الأول ١٩٢٤ ص ٣ ، ٤ .

(٣٠) الشورى : العد ٢١ ـ ٣١ ديسمبر ١٩٢٤ ص ٢ .

(٣١) فلسطين : العدد ٧٤٥ ـ ٨٧ ـ ١٣ كانون الثاني ١٩٢٥ ص ٢ بيان لجمال الحسيني .

(٣٢) فلسطين : العدد ٦١٧٠ ـ ٥٩ ـ ٢ تشرين الأول ١٩٣٢ ص ١ .

(٣٣) الكرمل : العدد ١٧١٠ ـ ٥ تشرين الأول ١٩٣٢ ص ٢ .

(٣٤) الكرمل : العدد ١٧١٠ ـ ٥ تشرين الأول ١٩٣٢ ص ١ .